

المؤتمر العام

GC(51)/18

Date: 24 August 2007

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الحادية والخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(51)/1)

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

- ١- ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي - وهو نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات (Bundesrechnungshof) - لدى استكمال عملية مراجعة حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٧. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام أن يعيّن مراجع حسابات خارجياً يتولى مراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليّتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.
- ٢- وكانت الدول الأعضاء قد دُعيت، في مذكرة الأمانة رقم 63/Note 2006 المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى أن تقوم، بحلول يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بتسمية المرشحين الذين تود من المؤتمر العام أن ينظر في أمرهم خلال دورته العادية لعام ٢٠٠٧ (الملحق ١). وحتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تسلمت الأمانة ترشيحاً واحداً، هو ترشيح نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات (Bundesrechnungshof).
- ٣- وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اتفق مجلس المحافظين على أن يوصي المؤتمر العام بتعيين نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليّتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.
- ٤- وترد مستنسخة ضمن الملحق ٢ المواد التي قُدّمت إلى الأمانة بالنيابة عن نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، والتي نظر فيها مجلس المحافظين.

الإجراء الموصى به

- ٥- لعل المؤتمر العام يرغب في اعتماد توصية المجلس حسبما هي واردة في الفقرة ٣ أعلاه.



2006/Note 63

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية للمراجع الخارجي للوكالة (أي المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات (Bundesrechnungshof) تنتهي باستكمال مراجعة حسابات السنة المالية ٢٠٠٧. وسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية الحادية والخمسين، التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن يعيّن مراجعاً خارجياً جديداً لمراجعة حسابات السنتين الماليّتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين، وإن كان جائزاً تمديده.

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين تود من المؤتمر العام في دورته العادية الحادية والخمسين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لعمليات مراجعة حسابات الوكالة.

وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

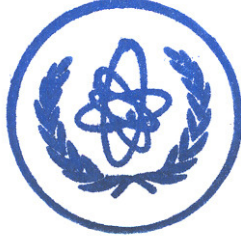
(أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان مدى أنشطة المراجعة المتوخى وتخصصات المراجعة التي يمكن للوكالة الاستفادة منها؛

(ب) وعرض نهج المراجعة وعدد ومستوى الموظفين المُزمع إشراكهم فيها؛

(ج) والأتعاب المقترحة للمراجعة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستُخصّص لمراجعة حسابات عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى وتكاليف السفر وتكاليف إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه. وينبغي أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أن ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام في أقرب وقت ممكن، وفي موعد غايته ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على أي حال، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لأي استفسارات إضافية والقيام بعد ذلك بإحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وسوف يسرّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدم ما عساه يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.



٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

المادة الثانية عشرة المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١-١٢

يعين المؤتمر العام، لمدة يحددها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ٢-١٢

إذا توقف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ٣-١٢

رهنأ بأي توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تجرى كل مراجعة للحسابات يُطلب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ٤-١٢

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً ومسؤولية كاملة عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ٥-١٢

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم تسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ٦-١٢

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ٧-١٢

كلما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ٨-١٢

يحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ٣-١١. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أي جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

المادة الثالثة عشرة أحكام عامة

تفويض السلطات

القاعدة ١-١٣

يجوز للمدير العام، في إطار القواعد المالية أو كجزء من الإجراءات التي يضعها عملاً بالقاعدة ١-١٠ أو في حالات فردية، أن يفوض سلطات ومسؤوليات إلى موظفين آخرين في الوكالة.

التعديل والتعليق

القاعدة ٢-١٣

يجوز للمجلس أن يعدل هذه اللائحة أو يعلق أيًا من هذه القواعد، رهناً بأحكام النظام الأساسي.

اختصاصات إضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- ١- يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثمارية والصناديق الخاصة، بالشكل الذي يراه ضروريا لكي يقتنع:
- (أ) بأن الكشوف المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛
- (ب) وبأن المعاملات المالية المسجلة في الكشوف قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بوضع الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛
- (ج) وبأنه قد تم التحقق من الأوراق المالية ومن الأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة، إما بشهادة أنت مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العد الفعلي.
- ٢- رهنأ بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحَكَم الوحيد فيما يختص بالقبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن كافة السجلات المالية بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.
- ٣- للمراجع الخارجي أن يُخضع للاختبار عولية المراجعة الداخلية. وله أن يضع ما يراه ضرورياً من تقارير في هذا الشأن تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.
- ٤- يؤدي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القسم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يصبح في وسعه أن يطلع في كل الأوقات المناسبة على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة للقيام بالمراجعة. أما المعلومات السرية المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، ففتح له إذا وجَّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أمر ما تتسم الوثائق المتعلقة به كلها أو بعضها بالسرية، فعليه أن يتجنب الاقتباس المباشر منها.
- ٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية للممارسات الإدارية.
- ٦- إلا أنه لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضَمَّن تقريره عن مراجعة الحسابات أي انتقاد إلا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لشرح الموضوع محل الملاحظة. وأي اعتراض بشأن أي بند يثيره المراجع أثناء تدقيق الحسابات يتم إبلاغه على الفور إلى المدير العام أو إلى مدير شعبة الميزانية والمالية.
- ٧- يعد المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمن ما يلي:
- (أ) طبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أي تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق، بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛
- (ب) والأمور التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، مثل:
- ١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛
- ٢' وأي مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجَل في الحساب؛
- ٣' والمصروفات غير المدعومة بوثائق كافية لتبريرها.
- (ج) والأمور الأخرى التي ينبغي أن تعرض على نظر المجلس، وحسب الاقتضاء على نظر المؤتمر العام مثل:

- ١' حالات الاحتيال أو احتمال الاحتيال؛
- ٢' وتبيد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أن حسابات المعاملات قد تكون سليمة)؛
- ٣' والمصروفات التي يُحتمل أن تُلزم الوكالة بمزيد من التكاليف على نطاق كبير؛
- ٤' وأي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تنظم الرقابة على المقبوضات والمصروفات، أو على اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- ٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.
- (د) وصحة السجلات أو عدم صحتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات والتدقيق في السجلات التي تدون فيها اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- (هـ) والمعاملات التي تمت في سنة مالية سابقة وتم الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، أو أي معاملة تتم في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التبكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.
- ٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسميهم من الموظفين، رأيه في الكشوف المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:
- تحديد الكشوف المالية التي تم تدقيقها؛
 - وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛
- ويحدّد في هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:
- (أ) ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛
- (ب) ما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛
- (ج) ما إذا كان قد تم تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛
- (د) ما إذا كانت المعاملات قد تمت وفقاً للأنحة المالية والتفويض التشريعي.
- ٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام إلى أي معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها، كي يتخذ الإجراء الملائم بشأنها.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(الوكالة)

عرض لأداء خدمات
المراجع الخارجي

مقدم من

المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات

Bundesrechnungshof

الصفحة

٣	السيرة الذاتية وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية	ألف
٥	مقدمة – الغرض من هذا العرض	باء
٦	نبذة عن المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات	جيم
١١	نهج مراجعة الحسابات، ومعاونو المراجع	دال
١٥	أتعاب المراجعة المقترحة وتقديرات أشهر عمل المراجعين للفترة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩	هاء

للحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالعنوان التالي:

MR BRH Michael SCHRENK, Audit Director

Tel. office Bonn: + 49 1888 721 1820

Tel. office Vienna: +43 2600 21083

e-mail (Bonn): michael.schrenk@brh.bund.de

e-mail (Vienna): m.m.schrenk@iaea.org

A Curriculum Vitae and Details of the National and International Activities

Adenauerallee 81
D - 53113 Bonn
Germany

نوربرت هاوزر
نائب رئيس
German SAI¹
Bundesrechnungshof

٢٠ أيار/مايو ١٩٤٦، أولبي، ألمانيا

تاريخ ومكان الميلاد:

متزوج

الحالة الاجتماعية:

المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية

اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٤

نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات

اعتباراً من عام ٢٠٠٢

عضو البرلمان الاتحادي الألماني

١٩٩٨ - ٢٠٠٢

وكذلك، ضمن أمور أخرى،

عضو لجنة الحسابات العامة

وعضو لجنة التعليم والبحوث

وعضو لجنة التحريات بشأن التبرعات الممنوحة للأحزاب
السياسية

ممارسة مهنة المحاماة

١٩٩٨-٢٠٠٢

الناطق باسم الحزب الديمقراطي المسيحي في المسائل المتعلقة

١٩٩٥-١٩٩٩

بالسياسات الخاصة بالمالية والميزانية،

وعضو المجلس البلدي لمدينة بون

مدير إداري اتحادي لرابطة الأعمال التجارية المتوسطة الحجم

١٩٧٩-١٩٨١

درجة جامعية في القانون

١٩٧٩

دراسات قانونية في جامعة بون

١٩٦٩ - ١٩٧٩

تلاها تعليم لصغار المحامين

1 المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات.

A Curriculum Vitae and Details of the National and International Activities

الخدمة العسكرية مع الترقية إلى رتبة ضابط ١٩٦٧ - ١٩٦٩

التعليم المدرسي مع التأهيل لدخول الجامعة ١٩٥٢ - ١٩٦٧

الخلفية الدولية:

تشمل أنشطة نوربرت هاوزر الوطنية النطاق الكامل لمهام المراجعة الخارجية في الإدارات والوكالات الاتحادية والعلاقات مع البرلمان. وتشمل أنشطته الدولية الاضطلاع بمسؤوليات في مجال المراجعة بالنسبة لمنظمات دولية وإقامة صلات عمل دائمة مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أجنبية، مع التركيز مؤخراً على تقديم الدعم التقني لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وعندما بدأ مدة خدمته في المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، عُيّن مراجعاً خارجياً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). وانتهت ولايته هذه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تسلّم السيد هاوزر الولاية بوصفه المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقدم تقريره الأول كمراجع خارجي للوكالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وعيّن "مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)"^٢ السيد هاوزر بصفة المراجع الخارجي لهذه المنظمة لمدة خدمة أولية تستمر ثلاث سنوات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١.

ونوربرت هاوزر هو مؤسس ورئيس الجمعية الألمانية-الأسبانية.

٢ (OPCW): منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الغرض من هذا العرض هو عرض خدمات المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات للقيام بهمام المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة).

تهدف هذه الورقة إلى توضيح الأسباب التي جعلت المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات تعتبر نفسها مرشحاً مناسباً لمنصب المراجع الخارجي للوكالة. وهي تشرح دور مؤسسة Bundesrechnungshof بوصفها المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، ومدى خبرتها الوطنية والدولية الواسعة في مراجعة الحسابات، ومستوى موظفيها المهني الرفيع، واستراتيجيتها المقترحة لتنفيذ التفويض المتعلق بمراجعة حسابات الوكالة.

والمؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات واثقة من أنها تفي بمتطلبات الوكالة للأسباب التالية:

- إن فريق العمل المقترح يتألف من مراجعين يقومون بمراجعة حسابات الوكالة طوال سنوات وهم سيستخدمون الخبرة التي يواصلون اكتسابها من عملهم لدى الوكالة.
- المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات تتمتع بخبرة إضافية واسعة في المراجعة الخارجية لحسابات المنظمات الدولية والمنظمات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية، وفي مقدمتها المنظمات العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة.
- مراجعة مردودية الأموال هي موطن تركيز رئيسي في أعمال المراجعة التي تضطلع بها المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات.
- مقرّ المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات هو في بون؛ وبالتالي، فإن المراجعين قادرون على القيام بهمام المراجعة في الوكالة بصورة متواترة وطوال فترة الولاية برمتها. وهم قادرون أيضاً على تقديم توصيات وإسداء المشورة بصورة مستمرة.

المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات

الموظفون

ويبلغ عدد موظفينا ١٥٠٠ موظف تقريبا. ولدينا ٩ شعب للمراجعة و٥٣ وحدة مراجعة و ٩ مكاتب إقليمية للمراجعة. وتقوم بتنفيذ الوظائف الإدارية شعبة رئاسية (في مركز مماثل لمركز أمين عام). وجميع المراجعين العاملين لدينا حائزون على درجات جامعية أو درجات علمية عليا أخرى. وفي بعض الحالات، حصلوا على تلك الدرجات بعد تدريب في الإدارة العامة. والمؤهلات المهنية التي يتمتع بها العاملون في المؤسسة تمتد من الإدارة العامة والشؤون القانونية مرورا بشتى التخصصات الهندسية، والاقتصاد والإدارة التنظيمية والعلوم الحاسوبية. والموظفون الذين تُسند إليهم مهام مراجعة حسابات المنظمات الدولية يتمتعون جميعهم بمعارف ومهارات ممتازة في قضايا المحاسبة. وشارك معظمهم في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة (كانت آخرها مهام المراجع الخارجي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - يونيدو - في فيينا، التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢). ويتمتع جميع المراجعين بسجل حافل بخبرات عملية لسنوات عديدة على الأقل في إدارة أو وكالة حكومية واحدة. وهذه الكفاءة العالية التي يتمتع بها العاملون توفر للمؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات أساساً راسخاً لمراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وأخيراً، كان فريق مراجعة الحسابات المؤلف من مدير عمليات المراجعة الخارجية و١٥ خبيراً في مختلف المجالات قد اكتسب الكثير من الخبرة أثناء اضطلاعهم بمهام مراجعة حسابات الوكالة وفي إطار قيامهم بمهام ميدانية لدى سبعة بلدان منذ خريف عام ٢٠٠٤، وهي خبرة يجري تدعيمها بقوة عن طريق التدريب المكثف في جميع المجالات ذات الصلة بمراجعة حسابات الوكالة.

ولاية مراجعة الحسابات الوطنية

تشمل ولاية المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات ما يلي:

- الإدارة المالية الاتحادية،
- الأموال التجارية الاتحادية،
- الهيئات العامة المدرجة في إطار القانون الاتحادي،
- مؤسسات التأمينات الاجتماعية المدرجة في إطار القانون الاتحادي أو قوانين الولايات،
- إدارة الأسهم الحكومية الاتحادية في مؤسسات القطاع الخاص التجارية.

تقديم التقارير

تقدّم المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات تقارير سنوية عن نتائج مراجعاتها للحسابات إلى كلّ من الهيئات التشريعية الاتحادية والحكومة الاتحادية. وبالإضافة إلى تقديم التقارير السنوية، يجوز لنا أن نقدّم في أي وقت تقارير عن المسائل ذات الأهمية الخاصة.

الدور الاستشاري

نحن نتولى أيضاً مراجعة المقرّرات الإدارية التي لم تُحدث تأثيراً مالياً بعد. وهذا ترتيب تنظيمي بعيد الأثر للغاية يمكننا من الدخول في قضايا معيّنة عن طريق القيام بمراجعة للأداء في مرحلة مبكرة جداً. وبالتالي فإننا اعتدنا على التحقق من الإنفاق الحكومي قبل الصرف الفعلي للأموال. ونحن نستخدم نتائج مراجعات المؤسسة كأساس لإسداء المشورة للإدارات والوكالات الحكومية، وللبرلمان أيضاً، بشأن المقرّرات التي سنُتخذ، وفي مقدّماتها المقرّرات المتصلة بوضع الميزانية. وهذه الوظيفة الاستشارية اكتسبت أهمية متزايدة خلال العقد الماضي.

سجل المؤسسة ودورها الراهن

لعل سجل مراجعة الحسابات الحكومية في ألمانيا يرجع إلى ما يزيد على ٢٨٠ سنة. فقد أنشأ ملك بروسيا فريدريك ويليام الأول غرفة الحسابات العامة في بروسيا في عام ١٧١٤، فكانت هذه نقطة الانطلاق لتطوير المراجعة المستقلة للحسابات الحكومية في ألمانيا. وأصبحت المؤسسة المذكورة تتمتع اليوم بصفة سلطة اتحادية عليا، أي أنها تعادل من حيث رتبته مرتبة إدارة حكومية اتحادية. وهي مؤسسة مستقلة لمراجعة الحسابات الحكومية، ولا تخضع لأي سلطة سوى سلطة القانون. فهي ليست جزءاً من الحكومة الاتحادية وليست خاضعة لأي تعليمات سواء من السلطة التنفيذية أو من السلطة التشريعية.

معايير المراجعة

مراجعة الأداء

حدث بمرور الوقت تحوّل في تركيز المراجعة الحكومية في ألمانيا. فكان عمل المراجعين الحكوميين يركّز في السابق على عمل المراجعة المالية بعد إتمام النشاط. ومعيار المراجعة الإضافي المتمثّل في مراجعة الأداء فرضه النظام الأساسي قبل عشرات السنين، بحيث أصبحت مراجعة الأداء الآن تحظى بتركيز رئيسي في عمل المؤسسة.

ولا يكتفي المراجعون بفحص الأرقام في حساب ما أو فرادي بنود الإيرادات أو الإنفاق، وإنما يفحصون أيضاً العمليات والبرامج التي تقف وراء تلك الأرقام والبنود. وهذه المراجعة التشغيلية للإدارة المالية العامة للحكومة الاتحادية تزيد من دقة التوقيت ومن تناول المواضيع الحيوية. وهي تعالج مجالات مراجعة جديدة تماماً. وتشمل فحوصاً في هيكل الإدارات والوكالات وعملياتها وإدارة مواردها البشرية. ويركّز عمل المراجعة أيضاً على تقييمات البرامج ومراجعات الفعالية والكفاءة وتحاليل المخاطر. نحن نستخدم النتائج المستخلصة من المراجعة كأساس لإسداء المشورة للبرلمان والحكومة. وفي عديد من التقارير، تعرض المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات الدروس المستفادة من بعثات المراجعة السابقة بما يتيح التبصّر في القضايا والمشاكل الراهنة للإدارة المالية.

المراجعة المالية

تُستكمل مراجعة الأداء بمراجعة الاتساق والامتثال، حيث يتم فحص العمليات الحكومية على أساس وثائق داعمة لها واستناداً إلى أحكام النظام الأساسي والقواعد واللوائح الواجبة التطبيق. وتصديق الحسابات الاتحادية جزء أساسي من المراجعة المالية.

المراجعة في التوقيت المناسب

يسعى نهج المراجعة في التوقيت المناسب، المتّبع في المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، إلى الخروج باستنتاجات للمراجعة تساعد على تحسين الأداء في المستقبل بدلاً من مجرد انتقاد أوجه القصور السابقة.

سجلنا كمراجع خارجي للمنظمات الدولية

نخيرة من الخبرات المكتسبة في مراجعة حسابات الأمم المتحدة

عمل رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات بصفته أحد الأعضاء الثلاثة في مجلس مراجعي الأمم المتحدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢. وساعده ١٧ مراجعاً على أداء المهام ذات الصلة المُسندة إليه. وشملت ولاية المراجعة فحوص الحسابات السنوية والإدارة المالية للأمم المتحدة وبعض منظماتها،

مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز التجارة الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وتضمنت مهام المراجعة جمع الأدلة في المكاتب الميدانية وفي مشاريع الأمم المتحدة الإنمائية في كل أنحاء العالم.

وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٢، قامت المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات أيضاً بمراجعة حسابات وكالة الأمم المتحدة المُتخصّصة، يونيدو. واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تولّى نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية الولاية بوصفه المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعكف فريقه للتوّ على وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة حسابات الفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وسيقدّم تقريره الأول بوصفه المراجع الخارجي للوكالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ لدراسته من جانب لجنة البرنامج والميزانية ومجلس المحافظين في ٧ أيار/مايو.

مهام المراجعة الدولية الأخرى

يشارك المراجعون الألمان في مراجعة طائفة واسعة من المشاريع الدولية. ففي السنوات الأخيرة، شاركت المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، على سبيل المثال، في مراجعة حسابات المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومركز سانت لويس الفرنسي-الألماني للبحوث، والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية، والمنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة التعاون في مجال التسلح المشترك، والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، والمكتب الأوروبي لبراءات الاختراع، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسات الشباب الفرنسية-الألمانية والبولندية-الألمانية. وعلاوة على ذلك، يُعار موظفو المؤسسة لمجلس المراجعين الدوليين لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، وهيئة مراجعي الاتحادات الأوروبية، ومجلس أوروبا.

العضوية في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات/المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات عضو في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، التي تنتمي إليها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لمعظم البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد استضافنا المؤتمر العالمي الثالث عشر للمنظمة الدولية المشار إليها في برلين في عام ١٩٨٩، حيث شارك فيه ممثلو أكثر من ١٣٠ دولة ومنظمة دولية. وتولّى رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات مهام رئيس مجلس محافظي المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢. يُضاف إلى ذلك أن المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات عضو في الفريق العامل الإقليمي الأوروبي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. واستضافت مؤسستنا المؤتمر السادس للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الذي عُقد في بون في عام ٢٠٠٥، وتولّى رئيسنا بعد ذلك مهام رئيس المنظمة الأوروبية المذكورة.

التعاون الدولي

دأبنا، تقليدياً، على التعاون إلى أبعد حدّ مع سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على أسس ثنائية ومتعدّدة الأطراف. ومن باب تسمية بعضها على سبيل المثال، فإن من ضمن البلدان الشريكة معنا الاتحاد الروسي والصين ورومانيا وبلغاريا والأردن. فضلاً عن ذلك، فإننا نرأس الفريق العامل التابع للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المعني بالمراجعة المنسّقة للمعونات الضريبية الذي يضم ١٧ عضواً من كافة أنحاء أوروبا. ونرأس أيضاً اللجنة الفرعية للمنظمة الدولية لمراجعة الحسابات التي تتمثّل مهمتها في تعزيز أفضل الممارسات وتوكيد الجودة من خلال استعراضات طوعية يقوم بها النظراء تتم فيما بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

تلبية متطلبات مراجعة حسابات الوكالة

المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات ستسخر لمراجعة حسابات الوكالة الخبرات والدراية الفنية التي اكتسبتها من خلال أعمالها الوطنية والدولية في مجال المراجعة. ويشمل ذلك القضايا التقنية فضلاً عن عمليات مراجعة الأداء في جميع مجالات عمليات الوكالة. ونحن ندعم بشدة نهج الإدارة القائمة على النتائج؛ ونود المضي في مواكبة عملية الوكالة الرامية إلى ترشيد أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني وتكنولوجيا المعلومات. وتؤدي المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات دوراً رائداً بشأن الأخذ بالإدارة القائمة على النتائج ومراجعتها في ألمانيا. ونحن نرصد آفاق الإدارة القائمة على النتائج ونسدي المشورة بشأنها على نحو دائم للبرلمان والحكومة. وأخيراً، نحن نمتلك خبرات واسعة تشمل جميع أنواع القضايا المالية وكذلك مراجعة الكشوف المالية على وجه العموم.

وبسبب المتطلبات القانونية المعمول بها في بلدنا، تتعامل المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات على نطاق واسع في الوقت الراهن مع تغييرات تشهدها الإجراءات المحاسبية الوطنية، وقد أمكنها بالتالي الاستفادة مما اكتسبته من خبرات في هذا المجال من أجل تنفيذ "المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" في الوكالة.

النهج الذي نتبعه بشأن المراجعة

سنؤدي مهمة المراجعة وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال.

فنحن نقوم بتخطيط عمليات المراجعة وتنفيذها وتقديم تقارير عنها امتثالاً للمعايير المقبولة دولياً. ويسترشد مراجعونا في جميع أعمال المراجعة التي يضطلعون بها بمبدأ التعاون مع إدارة الوكالة ومراجعيها الداخليين، وإنا عاقدون العزم على مواصلة هذه الممارسة.

مجالات الخبرة ذات الطابع الخاص المكتسبة في منظمات الأمم المتحدة

إن المهمة التي توليناها في مجلس المراجعين في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢ أتاحت لنا فرصة جيدة للإلمام بالطبيعة الخاصة التي تتسم بها منظمات الأمم المتحدة. ففي مراجعاتنا لليونيدو، قمنا - إلى جانب المراجعة المالية - بتناول جميع قضايا الأداء الناشئة في منظمة الأمم المتحدة تلك على مدى فترة ثماني سنوات. وشمل ذلك فعالية "نظم المراقبة الداخلية" فضلاً عن القضايا المالية مثل الإدارة والاستثمارات النقدية، وإجراءات الشراء، وقضايا المعالجة الإلكترونية للبيانات وإدارة شؤون الموظفين، وعمليات يونيدو الميدانية المنفذة في مقرها الرئيسي وفي ٦ بعثات ميدانية أوفدت إلى مشاريع يونيدو في آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا.

وفي إطار مراجعة أعمال الوكالة، تستلزم المؤسسة العليا الألمانية إجراء فحوص مستمرة في جميع مجالات أنشطة الوكالة الرئيسية. ووفقاً لخططها في هذا الصدد، فإنها ستوسّع نطاق مراجعاتها لكي تشمل في نهاية المطاف جميع القضايا ذات الصلة والمتسمة بالأهمية التي نشأت على مر السنين.

الاستراتيجية التي نتبعها بشأن مراجعة حسابات الوكالة

الموظفون المختصون بالمراجعة

سنوفر فرقة مراجعين يتمتعون بخبرات دولية، يتم انتقاؤهم في المقام الأول من بين موظفي المؤسسة العليا الألمانية الذين سبق أن شاركوا في عمليات مراجعه الحسابات في الأمم المتحدة. وسيقود الفرقة مدير للمراجعة الخارجية ومديران تنظيميان لشؤون المراجعة، وتتألف الفرقة من ١٣ من كبار المراجعين، جميعهم حائزون على درجات جامعية في مختلف المجالات. والفرقة قادرة على العمل باللغات الألمانية والانكليزية، وإلى حد ما باللغات الروسية والأسبانية والفرنسية. وتجسد فرقة المراجعين الخبرة المتخصصة الواسعة التي تملكها المؤسسة العليا الألمانية في جميع مجالات مراجعة الحسابات في القطاع العام. وبعض المراجعين كانوا قد عملوا في شركات لمراجعة الحسابات في القطاع الخاص. ونحن قادرون على تلبية متطلبات الوكالة بشأن إجراء مراجعة مالية شاملة فضلاً عن تلبية متطلباتها التقنية وذلك من خلال الاستعانة بموظفين مكلفين بالمراجعة يتمتعون بخبرات ممتازة في إجراء المراجعات المالية على الصعيد الوطني وجميع أنواع مراجعات الأداء. والمراجع الخارجي، بصفته نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، يتولّى منصباً يماثل منصب مراجع عام^٣.

أساليب المراجعة

سوف تطبّق الأساليب التالية فيما نجره من مراجعات:

المراجعة المالية

تهدف المراجعة المالية بصورة رئيسية إلى تقييم ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي في نهاية فترة مالية ما، وما إذا كانت تلك الكشوف قد أعدت وفقاً للمبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية ذات الصلة المطبقة على أساس متنسق مع أساس الفترة المالية السابقة.

وستستند المراجعة المالية إلى إجراءات المراجعة التحليلية. وهذا يشمل إجراء تدقيق تفصيلي للكشوف المالية، وفحص نظام المراقبة الداخلية التابع للوكالة، واختبار عيّنات من المعاملات والإيصالات.

والمراجعة المالية التي نقوم بها يدعمها برنامج حاسوبي لمراجعة الحسابات التجارية يُسمّى برنامج "WinIDEA". ونحن نستخدم هذا البرنامج الحاسوبي لاستصدار الكشوف المالية من "دفتر الأستاذ العام" للحسابات. ونقوم سنوياً باختبار ما إذا كان نظام الوكالة لإدارة المعلومات المالية يفضي إلى النتائج المالية نفسها التي تفضي إليها حساباتنا نحن. ونقوم، بالتوازي مع الأمانة، بإصدار كشوف مالية باستخدام نظامنا الخاص. وقد توصلنا إلى نتائج مطابقة لما خلصت إليه الأمانة فيما يخص أول سنتين ماليّتين.

٣ خلافاً لمنصب نائب مراجع عام في النموذج الأنجلوساكسوني للمؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، فإن نائب رئيس المحكمة الاتحادية لمراجعة الحسابات ذو مرتبة ووظيفة متكافئتين مع مرتبة ووظيفة الرئيس فيما يتعلق بمسائل المراجعة.

مراجعة الأداء

إن الخطوة الأولى في إجراء مراجعة الأداء هي تكوين فكرة عن الموضوع الذي تشمله المراجعة عن طريق إجراء تحليل للمهام. ويتم تحديد المجالات التي تنطوي على تأثير مالي شديد ومخاطر شديدة بالنسبة للمنظمة. وقد تنشأ مواضيع إضافية تحتاج إلى مراجعة، وذلك نتيجة للمناقشات التي تجرى مع كبار المسؤولين وجمع أدلة مراجعة من مزار الوحدات الوظيفية ووحدات إدارة البرامج.

ومراجعات الأداء تشمل طائفة أنشطة الوكالة بكاملها. وسنقيسها استناداً إلى معايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية. وحتى تتسم مراجعاتنا بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، سننظر في مسألة التماس الدعم من جانب مراجعين عموميين ينتمون إلى بلدان نامية، وذلك عندما تقتضي الضرورة إجراء فحوصات خاصة في ميادين العمليات.

أما نسبة مراجعة الأداء إلى المراجعة المالية فستكون، إجمالاً، نسبة النصف للنصف تقريباً. وبناءً عليه، فإن نصف أعضاء فرقنا يتمتعون بخلفيات مالية ونصفهم الآخر لديهم خلفيات تقنية.

تقويم المخاطر التي تكتنف إجراء المراجعات

سوف يجري تقويم نقاط القوة والضعف التي تتسم بها الضوابط القائمة في إطار نظم الوكالة المالية لتحديد احتمالات حدوث أخطاء مادية. وسوف تساعد نتائج التقويم على تحديد مستوى أدلة المراجعة اللازمة لدعم رأي المراجعة، فضلاً عن تركيز الجهود صوب المجالات الشديدة الخطورة، وتحسين فعالية تكلفه اختبارات المراجعة.

المعايير المهنية المزمع تطبيقها على المراجعات

سنقوم بمراجعة حسابات الوكالة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة دولياً، وبخاصة معايير فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، التي وضعت بحيث تلائم الظروف الخاصة لمنظمات الأمم المتحدة. وتستند هذه المعايير إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مع الرجوع إلى معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وفيما يتعلق بأعمال المراجعة المالية، فإننا سنطبق المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة التي يعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة في الوقت الحاضر. بيد أن التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو في بؤرة اهتمامنا بالفعل.

تفاصيل أخرى**التعاون مع قسم المراجعة الداخلية ومكتب الخدمات الإشرافية الداخلية**

أرسينا بالفعل علاقات عمل وثيقة مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. ومن أجل تفادي الازدواجية في العمل، فإننا نستخدم المعلومات التي يزودنا بها المكتب المذكور وتبادل معه الاستنباطات والتقارير. وفيما يتعلق بالمراجعة المالية لصناديق معيَّنة، قد ينظر المراجع الخارجي في إمكانية الاعتماد على العمل الذي يقوم به قسم المراجعة الداخلية.

تقديم التقارير

في نهاية كل فترة مالية، سنقدّم تقريراً إلى مجلس المحافظين وفقاً للقاعدة ١٢-٨ من اللائحة المالية والاختصاصات الإضافية النازمة للمراجعة الخارجية لحسابات الوكالة.

وبالطبع، سنطلع الإدارة على ما عسانا نجده من بيانات ذات صلة قبل تقديم تقارير عنها إلى الهيئة التشريعية للوكالة، مسدين بذلك المشورة بشأن الوسائل الكفيلة بتحسين عمل الوكالة اليومي، ومتيحين بالتالي للإدارة الفرصة للتعليق عليها.

بعثات المراجعة

بالمقارنة مع عدد من المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات، تقع المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات بالقرب من فيينا. ولن يلزم الفريق سوى القليل من الوقت والمال للانتقال إلى مقر العمل. وهو ما من شأنه أن يتيح لنا إيفاد بعثات المراجعة على نحو متكرر وعلى مدار العام، لا مجرد مرة واحدة سنوياً.

وسيكون بوسعنا أن نلبي بسرعة أي طلب لإجراء فحص خاص – وأن نجري فحصاً خاصاً كلما رأينا حاجة لذلك، مع إصدار توصيات بأسرع ما يمكن، لا مجرد مرة واحدة سنوياً.

ونود أن نبني ملاحظتنا على المعلومات التي جمعناها، ليس من المصادر المدونة وحدها، بل وكذلك من خلال اتصالاتنا الشخصية بممثلي الوكالة، وبالأخص مكتب الإشراف الداخلي.

ونود الإشارة، في هذا السياق، إلى أننا لا نطلب سوى مقابل أيام العمل الذي تم أدائه في الوكالة. أما مجمل العمل الذي نضطلع به في المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات فهو بلا مقابل؛ وعبارة "عدد أيام العمل" يُقصد بها "أيام العمل في الوكالة".

E**Proposed Audit Fee and Estimates of Auditor Work Months for the Financial Period 2008-2009**

عرضنا لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

بالنسبة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، نعرض على الوكالة الخدمات التالية:

أتعاب ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ (باليورو)	عدد كبار المراجعين	عدد المديرين المختصين بالمراجعة	عدد أيام العمل سنوياً
٢٤٤,٠٠٠	١٣	٢	٧٠٠

عرض المؤسسة المتعلق بعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

نعرض على الوكالة خدمات المؤسسة العليا الألمانية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، استناداً إلى النمو الصفري (معدل التضخم حتى نهاية عام ٢٠٠٩ يقدر بنسبة ٣ في المائة فقط)، على النحو التالي سنوياً:

أتعاب ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (باليورو)	عدد كبار المراجعين	عدد المديرين المختصين بالمراجعة	عدد أيام العمل سنوياً
٢٥١,٣٢٠	١٣	٢	٧٠٠

هذا ولن تُحتسب أية زيادة في الأتعاب عن السنة الثانية لمهمة المراجعة.